تونس في، 19 جانفي 2016

محضر اتفاق

عقدت اللجنة المركزية للتفاوض بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية اجتماعا يوم الثلاثاء 19 جانفي 2016 بمقر رئاسة الحكومة بإشراف السيّدين محمود بن رمضان، وزير الشؤون الاجتماعية وسيّد بلال، مستشار رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية خصّص للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين في القطاعات الخاضعة لاتفاقيات مشتركة قطاعية بعنوان سنة 2015، وكذلك لفتح مفاوضات قطاعية لسنتي 2016 و2017، وقد تمّ التوصّل إلى ما يلي :

1) بخصوص الزيادات في الأجور والمنح بعنوان سنة 2015 :

أولا : تسند للعاملين في القطاعات الخاضعة لاتّفاقيّات مشتركة قطاعيّة :

1- زيادة في الأجور الأساسيّة بعنوان سنة 2015 تقدّر بنسبة 6% تطبّق على الأجر الأساسي لسنة 2014 وتوزّع هذه الزّيادة حسب الطريقة المعتمدة في التّوزيع خلال سنة 2014.

2- زيادة في منحة النقل بعنوان سنة 2015 تقدّر بـ10 دنانير في الشهر وتوزّع طبقا لما هو معمول به خلال سنة 2014.

3- الترفيع في منحة الحضور بـ3 دنانير في الشّهر.

وللتشجيع على المواظبة يتم إعادة النظر في تسميتها وطرق اسنادها ومقاديرها المالية بدءا من المفاوضات القطاعية المقبلة 2016-2017

ثانيا : تسند للأجراء الخاضعين لإتّفاقيّات مشتركة قطاعيّة تتضمّن ملحقاتها التّعديليّة اتّفاقات حول سحب الزّيادة في الأجور على الأجراء الذين يتقاضون أجورا أساسيّة تفوق الأجور المضبوطة بجداول الأجور الملحقة بالاتّفاقيّات المشتركة الزّيادة المتّفق عليها بعنوان سنة 2015.

كما تسند هذه الزّيادة بصفة استثنائيّة بالنسبة لسنة 2015 للأجراء الخاضعين لاتّفاقيّات مشتركة قطاعيّة لا تتضمّن ملحقاتها التّعديليّة أحكاما تنصّ على سحب هذه الزّيادة على الأجراء الّذين يتقاضون أجورا تفوق الأجور المضبوطة بجداول الأجور.

ثالثا : يبدأ مفعول الزّيادة في الأجور الأساسيّة بعنوان سنة 2015 وفي منحة النقل وفي منحة الحضور بصفة استثنائية بداية من غرّة سبتمبر 2015 إلى موفّى جويلية 2016.

بالنسبة للمؤسّسات التي تشكو صعوبات اقتصادية أو فنيّة، فإنّه يمكن جدولة المتخلّدات الناتجة عن الزيادة في الأجور وذلك باتفاق بين المؤسّسة ونقابتها الأساسيّة.

رابعا : يتمّ إصدار ملاحق تعديليّة للإتّفاقيات المشتركة القطاعية تتضمّن الزيادات في المنح المتّفق عليها وفقا لهذا الاتفاق وملحق بها جداول الأجور الأساسية لسنة 2015، وذلك في أجل أقصاه موفّى فيفري 2016.

خامسا : يتم الالتزام باحترام الاتفاقيات المشتركة القطاعية وعدم المطالبة بأي زيادة في الأجر أو طلب ذو انعكاس مالي طيلة الفترة التي يغطّيها هذا الإتّفاق.

سادسا : يتمّ النظر في الاشكاليّات التي قد تنجم عن تطبيق كلّ بنود هذا الإتّفاق باللّجنة المركزية للمفاوضات الّتي تتركّب من 5 أعضاء عن كل من المركزيّتين النقابيّتين، إضافة إلى ممثّلي وزارة الشؤون الاجتماعية.

سابعا : تجسيما لرغبة الطرفين في فتح مفاوضات اجتماعية لمراجعة الإتّفاقيّات المشتركة القطاعيّة في جانبها الترتيبي والمالي طبقا للطلب الرسمي ولمشاريع المراجعة المقدّمة قبل نهاية سبتمبر 2015، تفتح مفاوضات قطاعيّة بعنوان سنتي 2016-2017 تنطلق خلال

ثانيا : تسند للأجراء الخاضعين لإتّفاقيّات مشتركة قطاعيّة تتضمّن ملحقاتها التّعديليّة اتّفاقات حول سحب الزّيادة في الأجور على الأجراء الذين يتقاضون أجورا أساسيّة تفوق الأجور المضبوطة بجداول الأجور الملحقة بالاتّفاقيّات المشتركة الزّيادة المتّفق عليها بعنوان سنة 2015.

كما تسند هذه الزّيادة بصفة استثنائيّة بالنسبة لسنة 2015 للأجراء الخاضعين لاتّفاقيّات مشتركة قطاعيّة لا تتضمّن ملحقاتها التّعديليّة أحكاما تنصّ على سحب هذه الزّيادة على الأجراء الّذين يتقاضون أجورا تفوق الأجور المضبوطة بجداول الأجور.

ثالثا : يبدأ مفعول الزّيادة في الأجور الأساسيّة بعنوان سنة 2015 وفي منحة النقل وفي منحة الحضور بصفة استثنائية بداية من غرّة سبتمبر 2015 إلى موفّى جويلية 2016.

بالنسبة للمؤسّسات التي تشكو صعوبات اقتصادية أو فنيّة، فإنّه يمكن جدولة المتخلّدات الناتجة عن الزيادة في الأجور وذلك باتفاق بين المؤسّسة ونقابتها الأساسيّة.

رابعا : يتمّ إصدار ملاحق تعديليّة للإتّفاقيات المشتركة القطاعية تتضمّن الزيادات في المنح المتّفق عليها وفقا لهذا الاتفاق وملحق بها جداول الأجور الأساسية لسنة 2015، وذلك في أجل أقصاه موفّى فيفري 2016.

خامسا : يتم الالتزام باحترام الاتفاقيات المشتركة القطاعية وعدم المطالبة بأي زيادة في الأجر أو طلب ذو انعكاس مالي طيلة الفترة التي يغطّيها هذا الإتّفاق.

سادسا : يتمّ النظر في الاشكاليّات التي قد تنجم عن تطبيق كلّ بنود هذا الإتّفاق باللّجنة المركزية للمفاوضات الّتي تتركّب من 5 أعضاء عن كل من المركزيّتين النقابيّتين، إضافة إلى ممثّلي وزارة الشؤون الاجتماعية.

سابعا : تجسيما لرغبة الطرفين في فتح مفاوضات اجتماعية لمراجعة الإتّفاقيّات المشتركة القطاعيّة في جانبها الترتيبي والمالي طبقا للطلب الرسمي ولمشاريع المراجعة المقدّمة قبل نهاية سبتمبر 2015، تفتح مفاوضات قطاعيّة بعنوان سنتي 2016-2017 تنطلق خلال